خلافا للاخفش وابن مالك في الاخبر قوله كقوله ما انت بالحكم
الترضي حكومته صدر بيت عجز ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل
وقبله يا ارغم الله انفا انت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل
قاله العرزدق خاطب به رجلا من بني عذرة يجاه بحضرة عبد الملك بن مروان
ايها ارغم الله انفاي الصقه بالرغام بالفتح وهو التراب والخنا الفحش
والخطل المنطق الفاسد المضطرب والحكم المحكم بين الخصمين ودخول
ال على ترضى قال الناظم ليس ضرورة لتمكنه من ان يقول ذلك لان حكومته
مونثة والمرضي مذكر وقوله قال ابن الخباز انما يقبل المرضي لان المسند اليه
مونث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لامرين الاول ان المونث المجازي لا يجب
تانيث عامله المسند اليه كما في طلع الشمس والثاني ان حكومته مصدر بمعناه
الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا الى المعنى وان كان اللفظ مونثا قوله
الخامسة الاسناد اليه هو اولى من قول بعضهم الاخبار عنه لان الاخبار انما
يحتمل الصدق والكذب والاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدقه على النسب
الواقعة في الجمل الانشائية دون الاخبار والتعبير بما يخص بعض الاسماء دون التعبير
بما يعم جميع مع القدرة عليه قصور ولا شك ان لنا الفاظا تصلح للاسناد ولا
تصلح للاخبار عنها نحو عُدَّ وحَبَّذَا مثلا فانهما اسمان ملازمان للنداء وذلك لان
الاخبار عن الكلمة هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب
والاسناد اليها هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك او لا يحتمله
وفي هذه العلامة خلاف فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز
الاسناد الى الجملة مطلقا نحو يعجبني قام زيد ومذهب كثير من البصريين منع
ذلك مطلقا وقال الفراء جماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قليلا
وباقترانها بحرف نحو لعل ظهر لي اقام زيد والا فلا يجوز ونسبوه لسيبويه وغلطوا
عليه ثم ابدا لهم من بعد ملا والا يات ليسجننه حتى حين ومنعوا يعجبني يقوم زيد
واجازه هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة والاكثرون
اولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في يد اضير لبد اء ونسع ونسير على ضمار

واما

ولا حول ولا قوة الا بالله كنت من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب
فليس من باب الاسناد الى الجمل كما سياتي قان قلت الاسناد عند الناظم
قسمان معنوي ولفظي فما المعنوي هو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظ اخر
زيد قايم ويسمى وضعيا وهذا هو الخاص بالاسم بخلاف اللفظي فانه يشاركه
فيه الفعل والحرف كما ذكره الناظم في شرح التسهيل واللفظي اسناد ما هو
ثابت للفظ الكلمة اليه نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر وهذا اصلح
للاسم والفعل والحرف كما رايت بل يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله كلمة توحيد
فكان ينبغي للمصنف ان يقيد بالمعنوي قلت المحققون على خلاف ما ذهب
اليه الناظم ويقولون ان ضرب في قولك ضرب فعل ماض اسم ولذا اخبر عنها وانما
فتحت على الحكاية والاخبار عنها بانها فعل مع كونها اسما انما هو باعتبار مسماه وهو
ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهو نظير الاخبار في قولك زيد قايم الابري
انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذا الكلام في من حرف جر
ونحوه قال الرضي فان قيل فان كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل
هذا الا تناقض قلت لم نزد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض
بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة
حرف وكذا اضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد انتهى قال السيد يعني ان
كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظة من المستعملة في معنى الابتدا
والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذي هو الاسم فلا تناقض
اصلا وكذا الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما
مستعملين في معنييهما فالمذكور في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية
هو المسمى انتهى قال المصنف في المغني وقال لي بعضهم كيف يقوم على ابن مالك
انه اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف تقوم ابن مالك
ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)